الأنباء
الخميس 28 نوفمبر 2013

«الأوقاف» اختتمت فعالياته.. وتوصية بإعداد موسوعة علمية وتأسيس مركز دولي في موضوعات السياسة الشرعية

المشاركون في ختام مؤتمر ندوة مستجدات الفكر الإسلامي الـ 12: الرجوع إلى نصوص الكتاب والسنة كفيل بعلاج أحوال أمتنا

أسامة أبوالسعود

اختتم مؤتمر «ندوة مستجدات الفكر الإسلامي الثانية عشرة» والذي اقامته وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية برعاية صاحب السمو الامير الشيخ صباح الاحمد مساء أمس اعماله بحضور وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية شريدة المعوشرجي ووكيل الوزارة د.عادل الفلاح وضيوف المؤتمر وقياديي ومسؤولي الوزارة.

وصدر البيان الختامي وتضمن رفع برقية شكر وتقدير الى صاحب السمو الأمير وتأسيس مركز دولي يعنى بدراسة السياسة الشرعية ومستجداتها المعاصرة واعداد موسوعة علمية متخصصة في موضوعات السياسة الشرعية وتأسيس جائزة علمية متخصصة في السياسة الشرعية واصدار مجلة علمية وغيرها من الموضوعات المهمة والاستمرار في تنظيم الندوات العلمية المتخصصة في موضوعات السياسة الشرعية ومستجداتها المعاصرة، وتأسيس أكاديمية علمية تعنى بفقه السياسة الشرعية ومستجداتها المعاصرة، والعمل على نشر المواد العلمية المتعلقة بفقه السياسة الشرعية بالوسائل المختلفة.

وقد خلص المشاركون كما جاء في البيان الختامي إلى انه في نصوص الكتاب والسنة وعمل الخلفاء ، جميع ما تحتاج إليه الأمة فيما يمر بها من النوازل والحوادث والمستجدات بكل أنواعها، والرجوع إليها

شريدة المعوشرجي خلال الجلسة الختامية للمؤتمر

المؤتمر تناول موضوعات مهمة متعلقة بفقه السياسة الشرعية ومستجداتها المعاصرة

كفيل بعلاج أحوال الأمة، وأن السيادة لله تعالى شرعا كما هي له كونا، فلا شرع إلا ما شرع، ولا حكم إلا ما أنزل، وان كل قانون يعارض الشريعة فهو باطل شرعا، وكل دعوى تجعل السيادة لغير الله فهي غير مردودة، وذلك بإجماع أهل العلم، لا خلاف بينهم في ذلك، وأن الشورى أصل شرعي جاءت به الشريعة وهي من أهم السبل التي تحقق المصالح وتدرأ المفاسد إذا عمل بها على الوجه المشروع ولا يجوز تسوية الشورى بالنظم الوضعية للمباينة بينهما في الأصل والحال والمآل.

وأوضح البيان الختامي أن المشاركين في المؤتمر ناقشوا موضوعات مهمة متعلقة بفقه السياسة الشرعية ومستجداتها المعاصرة وخرجوا بأبحاث علمية محكمة تعالج بعض ما تمس إليه الحاجة في فقه السياسة الشرعية وتطبيقاتها المعاصرة والتي تناولت البحوث التالية: السياسة الشرعية في سيرة النبي ﷺ وخلفائه الراشدين، الكتابات المعاصرة في السياسة الشرعية دراسة نقدية، الشورى في الإسلام وتطبيقاتها المعاصرة، أهل الحل والعقد بين الشريعة والنظم الوضعية.

وكانت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية واصلت جلسات المؤتمر في فندق كراون بلازا، وترأس الجلسة المسائية رئيس قسم السنة وعلومها في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في المملكة العربية السعودية د.عبدالعزيز السعيد، والتي أستهلها الشيخ عبدالمالك رمضاني بقوله إن نقد المخطئ إذا كان على وجه الإخلاص وحسن المآتي خصلة حميدة، لأنه دليل على صدق للمنصوح له، ودليل على التعاون معه على البر والتقوى، ولذلك كان إصلاح الخلل عموما من الصفات البارزة للمرسلين عليهم الصلاة والسلام، أما انتقاد المخطئ لتسليمه من الخطأ وتسليم تابعيه من تبعاته فهو سنة نبوية. فعن عدي بن حاتم أن رجلا خطب عند النبي ﷺ فقال «من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعصهما فقد غوى، فقال رسول الله ﷺ «بئس الخطيب أنت قل ومن يعص الله ورسوله فقد غوى».

وأضاف أن الأصل في كل خطاب أن يراعى فيه الكلمة النافعة المصلحة، لأن الله يحب طيب القول، موضحا إن النظم المعاصرة في الوقت الذي فكرت في مصلحة الفرد لضمان حريته لم تحسن التفكير في مصلحة الأمة مع علمها بأن المجتمع يتكون من مجموع أفراد، فإذا أطلقت الحريات الفردية ولم تضبط أنتجت أنانية في أفرادها وفوضى في النقد تضر بالمجتمع، لأنه قد تنتقد المقدسات الغالية والأخلاقيات العالية وتنشأ ردود أفعال في البلاد الواحدة تؤدي إلى استيلاد العنف وتوسيع هوة الخصومات، وفكرت هذه النظم في مصلحة الشعوب لضمان حقوقها ولم تحسن التفكير في حياطة حقوق السلطة بالاحترام وحفظها من الإهانة وتشجيع الجماعات الثائرة الانتهازية على تضييع الأمن.

جانب من الحضور

ومن جانبه أكد الشيخ محمد الحمادي أن العلم من الشروط اللازمة لمن يتصدى لمهمة نقد الحاكم وتوجيهه، وتذكيره، وقد اشترط الفقهاء شرط العلم في عمل الحسبة، وإذا كان شرطا في الحسبة على آحاد الناس، فهو شرط في الحسبة على الحاكم من باب أولى.

ومن جانبه قال أستاذ الفقه بالدراسات العليا في كلية الشريعة بالجامعة الإسلامية د.عبدالسلام السحيمي: إن من أعظم النعم الأمن والتي امتن الله بها على عباده، وأن من أعظم الأسباب التي تحفظ بها هذه النعمة وجود إمام تجتمع عليه الكلمة وتسمع له الرعية وتطيع، سواء كان هذا الإمام عدلا أو فاسقا، بارا أو فاجرا، فالاختيار أن يكون الإمام فاضلا عدلا محسنا فإن لم يكن فالصبر على طاعة الجائرين، لأنه لا صلاح ولا أمن إلا باجتماع ولا اجتماع إلا بإمام يسمع له ويطاع، ولهذا فإن عدم وجود الإمام أو عدم السمع والطاعة له والخروج عليه مع وجوده كان ذلك سببا من أسباب ذهاب الأمن وحلول الخوف وظهور الفساد في الدين والدنيا، ومع هذا فهو مخالف لنصوص الكتاب والسنة وأصول الشريعة، وما تقتضيه العقول السليمة، وهذا مجرب ومعروف في تاريخ المسلمين فما جربت فرقة الخروج على الإمام وشق عصا الطاعة إلا وكان في خروجهم من الشر والمفاسد ما هو أكبر من جور الأئمة وفسقهم وظلمهم ، وواقعنا المعاصر خير شاهد لما ترتب على الخروج والانقلابات والثورات من آلام وجراح ووهن وضعف في الأمة الإسلامية.

ومن جانبه، قال الشيخ د.أحمد الزهراني إن من أكبر الأخطاء التي يقع فيها من يقارن بين الأمة الإسلامية وبين دول الغرب في نتائج الثورات والتمرد هو إغفال عنصر مهم في المعادلة، ألا وهو الدين، ففي الأمم الكافرة لا اعتبار لديهم إلا للحياة الدنيا، وعليها يقيمون الخسائر والمكاسب، أما في المنهج الإسلامي فهناك قيمة الدين ومكتسباته، فإن الفوضى وأجواء الثورات والفتن لا يمكن أن تكون بيئة مناسبة لقيام الدين والدعوة، فخسارة الأمة لدينها ومكتسباتها الدعوية في ظل ظروف الفوضى أمر مفروغ منه، والدين بالنسبة للدولة الإسلامية عمادها وإن بعدت في أحكامها عنه، ولهذا لا يجيز الإسلام منهج الخروج والتمرد على الحاكم الظالم ما دام على حكم الإسلام ولم يظهر الكفر البواح.

ومن جانبه، قال د.لمات القاسم إن الإسلام دين ودولة وعقيدة وشريعة، ولا يقبل من المسلم أن يؤمن به ويطبقه في الأمور العقائدية والاجتماعية، ويكفر به ويرفضه في الأمور السياسية والتشريعية، ولهذا كان لزاما أن تصان الشريعة وأحكامها، وتنفذ حدودها وقوانينها، وذلك بنصب إمام يحكم أمور الدولة، ويسوس شؤون الأمة، فينشر الأمن في البلاد، ويقيم العدل بين العباد، ويطبق شرع الله على أرضه، نيابة عن رسوله فيما جاء به، من إقامة الدنيا والدين، وتحقيق العدل والإنصاف بين المخلوقين.

خلال ترؤسها اجتماعاً لفريق عمل مشروع تطوير المناهج الدراسية

الوتيد: تنفيذ حقيبة إستراتيجية المواطنة في جميع المراحل العام الحالي

محمود الموسوي ـ عادل الشنان

ترأست وكيل وزارة التربية مريم الوتيد الاجتماع الرابع لفريق عمل تنفيذ مشروع تطوير المناهج الدراسية في العام الثالث من الخطة الإنمائية للدولة للعام الدراسي الحالي 2013 ـ 2014.

وحضر الاجتماع الوكيل المساعد لقطاع البحوث التربوية والمناهج د.سعود الحربي، ومدير إدارة التقويم وضبط الجودة سميحة الشريدة، ومدير إدارة البحوث التربوية ابتسام الحاي، ومدير مدرسة إياس بن معاذ أحمد عبدالرحمن السعيد، ورئيس وحدة الانتاج في قطاع البحوث والمناهج أنوار الحمدان.

وأشادت الوتيد خلال الاجتماع بتنفيذ حقيبة استراتيجية المواطنة للكويت التي أعدها قطاع البحوث التربوية في الوزارة تنفيذا لطلب مجلس الوزراء ضمن برنامج عمل الحكومة، بهدف التعرف على خبرات الأبناء حول مفاهيم المواطنة من خلال القيم الموجودة في مناهجنا الدراسية.

وثمنت الوتيد الجهد الذي تم بذله في وضع مقاييس المواطنة لجميع مراحل التعليم العام ورياض الأطفال، والذي راعى المراحل العمرية للطلاب ومدى استيعابهم لما يطرح عليهم، فعمل على توفير الصور المعبرة والمتنوعة التي تدعم الأفكار المعروضة على أطفال الرياض مراعاة لقلة الحصيلة اللغوية لديهم في هذه السن المبكرة.مشيرة إلى أن المردود التربوي لهذه المقاييس يساهم في تعزيز وتثبيت قيم المواطنة في نفوس الأبناء منذ نعومة أظفارهم.

كما حثت الوتيد على تزويدها سريعا بعناوين الحلقات النقاشية والمؤتمرات التي يقيمها القطاع خلال العام الدراسي الحالي.

مطالبة بالتركيز على موضوع تطوير المناهج

مريم الوتيد خلال الاجتماع

الحربي: الانتهاء من جميع الملاحظات والاقتراحات المتعلقة بالإطار العام للمنهج الوطني

الشريدة: تدريب المعلمين على المنهج المطور للمرحلة الابتدائية سيستغرق 6 أشهر بدءاً من يناير المقبل

تماشيا مع الخطة الإنمائية للدولة.

وفيما يتعلق بالإطار العام للمنهج الوطني للكويت أوضح الوكيل المساعد للبحوث والمناهج د.سعود الحربي أن جميع الملاحظات والمقترحات الخاصة بالإطار والتي قدمها أهل الخبرة في الميدان التربوي بعد عقد الحلقة النقاشية الخاصة بالإطار والتي عقدت مؤخرا تحت رعاية وزير التربية ووزير التعليم العالي د.نايف الحجرف قد تم حصرها والاطلاع عليها بعد تشكيل لجنة قامت بمناقشتها للأخذ بما يتسق والإطار الوطني، أما المقترحات التي لا تتسق مع الإطار العام فسيتم الاحتفاظ بها والاستفادة منها في الموضوعات الأخرى.

من جهتها، أوضحت مديرة إدارة البحوث التربوية ابتسام الحاي أن العمل في حقيبة استراتيجية المواطنة بدأ في عام 2010 بالتعاون مع وزارات الداخلية والأوقاف والشؤون والإعلام، وقد رأت الحقيبة النور في هذا العام بعد أن تمت تجربة تطبيق مقاييس المواطنة على 8000 طالب كويتي ابتداء من مرحلة رياض الأطفال إلى المرحلة الثانوية بمعدل 2000 طالب من كل مرحلة. لافتة إلى ان نسبة الالتزام مرتفعة جدا، والإجابات الجميلة الصادقة من طلبة المرحلة الثانوية خلال مرحلة التجريب للمقياس الخاص بهم.

وأوضحت الحاي انه سيتم فعليا تطبيق المقاييس هذا العام على طلبة رياض الأطفال والصف الخامس والتاسع والثاني عشر، كما ركزت على أن المقاييس تمت طباعتها بعد اكتمال مراحل التجريب والمراجعة والتدقيق وخرجت بشكل يناسب الكويت، وهي جاهزة للتطبيق في المدارس قبل نهاية الفصل الدراسي الثاني للعام الدراسي الحالي 2013 ـ 2014.

من جهتها، ذكرت مديرة إدارة التقويم وضبط الجودة سميحة الشريدة ان ورش العمل التي تنفذ حاليا لتدريب المدربين والمعلمين والموجهين بالتعاون مع البنك الدولي فيما يخص تطوير المناهج للمرحلة الابتدائية تتم بالتوالي.

مشيرة إلى أن تدريب المعلمين على المنهج المطور للمرحلة الابتدائية الذي سيبدأ في العام المقبل سيستغرق 6 أشهر بدأ من مطلع يناير 2014 إلى شهر يونيو من العام نفسه. بينما تدريب المدربين لنفس الغرض سيكون لمدة شهر واحد من منتصف ديسمبر للعام الحالي 2013 إلى منتصف يناير 2014.

«الفتوى والتشريع» تؤكد صحة قرارات التقاعد وترفض تظلمات الموجهين العامين بـ «التربية»

عادل الشنان

أكدت إدارة الفتوى والتشريع صحة قرارات التقاعد التي اتخذتها وزارة التربية من خلال رفضها تظلمات الموجهين العامين ضد قرار إحالتهم للتقاعد، حيث جاء رأي «الفتوى» مطابقا لقرار وزارة التربية الذي اتخذته في هذا الشأن وينص على ان المقرر إحالة الموظف للتقاعد قد أيده القانون شريطة استحقاق الموظف لمعاش تقاعدي عند انتهاء خدمته بالاستقالة وقت الإحالة.

واحتوى رد «الفتوى» على خطاب وزارة التربية بخصوص رفض التظلم المقدم من التواجيه العامة ان الوزارة تتمتع في هذا المجال بسلطة واسعة لا يحدها الا الصالح العام ولا يشترط ان يسبق الاحالة للتقاعد تحقيق او ان يواجه الموظف بمخالفات او وقائع معينة منسوبة اليه وحيث ان «التواجيه» يستحقون معاشا تقاعديا فيما لو انتهت خدمتهم بالاستقالة ويمكنهم صرفه مباشرة وقد خلت الاوراق مما يفيد إساءة السلطة او الانحراف بها من قبل الجهة الإدارية، لذلك يتم قبول التظلم شكلا ورفضه موضوعا وان قرار الاحالة قائم على سبب صحيح.

وفي هذا السياق، أشارت مصادر تربوية الى ان رد الفتوى والتشريع حول تظلمات المحالين للتقاعد أيد إجراءات التربية وتحصينها مستقبلا تجاه أي تظلمات في ذات السياق وتتيح لوزير التربية ووزير التعليم العالي د.نايف الحجرف المضي قدما في قرارات الإحالة للتقاعد لمن أمضى في الخدمة ما يزيد على 30 عاما وفق التدرج الذي اعتمده من 35 سنة نزولا حتى 30 سنة لشاغلي الوظائف الإشرافية.

كما أكدت المصادر ان استئناف الوزارة لتطبيق قرار الإحالة للتقاعد ينتظر استقرار قيادات الوزارة في مناصبها الجديدة والاطلاع على سير العمل وتسكين المناصب الشاغرة وتوفير البدائل لمن بلغوا مدة التقاعد المحددة بقرار مجلس الوزراء.

مركز تقويم وتعليم الطفل يعقد مؤتمره الثاني للدمج التعليمي

عقد مركز تقويم وتعليم الطفل المؤتمر الثاني للدمج التعليمي بعنوان «مشروع مدارس الدمج التعليمي للمرحلتين المتوسطة والثانوية بمنطقة مبارك الكبير التعليمية» الذي يهدف الى تأهيل المدارس والمعلمين لاستقبال الطلاب ذوي صعوبات التعلم الشديدة. وينظم المركز هذا المؤتمر على مدى يومين بدعم من الأمانة العامة للأوقاف وبالتعاون مع الهيئة الاستشارية البريطانية (اي كيو ام) بمشاركة مجموعة من الخبراء في مجال الدمج التعليمي للطلاب ذوي صعوبات التعلم من الكويت وبريطانيا.

وقالت المدير العام للمركز فاتن البدر في كلمة الافتتاح ان المشروع الجديد الذي سيطبق خلال السنتين المقبلتين هو امتداد لنجاح مشروع مدارس الدمج التعليمي السابق الذي طبق على 28 مدرسة ابتدائية للبنين والبنات بمنطقة مبارك الكبير التعليمية منذ عام 2010 حتى منتصف 2013.

وأشارت البدر الى انه تم إنشاء مدرستي السديم الابتدائية النموذجية للبنين ومدرسة جون الكويت الابتدائية النموذجية للبنات وهما مؤهلتان لاستقبال الطلاب ذوي صعوبات التعلم الشديدة حرصا على استمرار التعاون مع وزارة التربية والاستمرار في تنفيذ المشروع لفائدة الطلاب ذوي صعوبات التعلم بمدارس التعليم العام.

من جانبه، عبر المدير العام لمنطقة مبارك الكبير التعليمية طلق الهيم عن فخره لوجود مشروع بهذا الثقل الاكاديمي الذي ساهم في تطور المدارس التي شملها في مشروع مدارس الدمج التعليمي الاول والذي امتد ثلاث سنوات انتهت في منتصف 2013.

العجمي: «تطوير التعليم» يحرص على تأهيل كوادر وطنية

محمود الموسوي ـ عادل الشنان

أكد مدير الشؤون المالية والإدارية في المركز الوطني لتطوير التعليم عبدالهادي العجمي، أن المركز يحرص على تطوير وتنمية أداء القياديين والموظفين وإكسابهم مزيدا من المهارات والخبرات المتعلقة بما يضطلع به المركز من مهام وأعمال ومشروعات وطنية تصب في صالح تطوير العملية التعليمية، وبما يكفل تأهيلهم ليصبحوا كوادر وطنية فاعلة في هذا المجال. وأشار العجمي في تصريح إلى أن المركز يتخذ في سبيل تحقيق ذلك عددا من الوسائل ومنها إفساح المجال لتبادل الخبرات بين المركز والجهات ذات الصلة، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي.

عبدالهادي العجمي

ولفت العجمي إلى استجابة المركز الوطني لتطوير التعليم للدعوة الموجهة من المركز الإقليمي للتخطيط التربوي بالشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، لحضور المؤتمر الدولي الثاني بعنوان «التخطيط التربوي وتحديات القرن الحادي والعشرين»، والمزمع انعقاده في الفترة من 27ـ2013/11/28، وذلك حرصا على الإفادة من الفعاليات التي سيحتويها المؤتمر، وذلك لاتصالها اتصالا وثيقا بما يضطلع به المركز الوطني لتطوير التعليم من مشروعات وطنية تصب في صالح تطوير كل العناصر التعليمية بالكويت. موضحا أن المؤتمر يشمل محاور مهمة تعالج التحديات والقضايا التي تواجه التعليم في القرن الحادي والعشرين.